حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا

SIIPS 2023 • دراسات الحالة

زامبيا: التبديل المالي الوطني

AfricaNenda
تسريع أنظمة الدفع الشاملة
ECA
مجموعة البنك الدولي

زامبيا: التبديل المالي الوطني

قصة مصدر النظام

التحدي

اتسمت منظومة الدفع في زامبيا بإمكانية تشغيل بيني محدودة، مع مزودي خدمات الدفع البنكيين وغير البنكيين، الذين يعتمدون على الاتفاقيات الثنائية، وهو ما أسفر عن منظومة منقسمة. وأخفق المستخدمون النهائيون تكرارًا في التحويل الرقمي للأموال بين مزودي خدمات دفع من أنواع مختلفة، وهو ما يؤدي إلى استخدام طرق مدفوعات التجزئة الرقمية على نحو غير كافٍ من قبل المستخدمين النهائيين، وتدفق الأموال بسرعة ضئيلة من خلال أنظمة الدفع الوطني. فضلا عن ذلك، حولت جميع المعاملات المحليّة بالبطاقات خارج زامبيا بالأسعار الدولية. وظل الدفع بالنقد سائدًا بينما ظلت مستويات الشمول المالي ضئيلةً (غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) دون تاريخ). وفي عام 2009، أي قبل انطلاق "مشروع التبديل الوطني"، بلغ عدد السكان البالغين الذين يستطيعون الوصول إلى حساب مالي في زامبيا 36% (البنك الدولي 2014).

إضافة القيمة

وللتصدي لهيمنة النقد والخدمات المالية المنعزلة، نشر بنك زامبيا استراتيجية وطنية للدفع تهدف إلى إنشاء منصة إلكترونية لمدفوعات التجزئة، تتميز بكونها آمنة وفعالة من ناحية التكلفة (بنك زامبيا 2013). وقد صُمم "مشروع التبديل الوطني" لتعزيز انتقال المستخدم النهائي إلى طرق الدفع الرقمي واحتضان تدفقات الأموال في زامبيا، بما في ذلك العلامات التجارية العالمية للبطاقات Mastercard و Visa. وبفضل البنية التحتية المشتركة لنظام "التبديل المالي الوطني"، يمكن لمزودي خدمات الدفع الاستفادة من انخفاض تكاليف اقتناء البنية التحتية وامتلاك منصة، وبالتالي انخفاض الأعباء التي تُفرض على المستخدم النهائي، وتزايد استخدام قنوات الدفع الرقمي (المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي 2019).

الجدول الزمني

هي مبادرة بين القطاعين العام والخاص لقيادة تطور النظام. حاول القطاع البنكي إطلاق مبادرة تطوير شبكة خاصة به لإمكانية التشغيل البيني بين البنوك في عام 2008، بغية الانتشار على نطاق واسع. ولكن التكاليف المرتفعة التي ترتبط بهذا المشروع، وامتناع مزودي خدمات الدفع غير البنكيين عن المشاركة، دفع بنك زامبيا للأخذ بزمام المشروع في عام 2013. وتعاون بنك زامبيا مع غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL)، التي تُعتبر كياناً بملكية مشتركة بين القطاع البنكي وبنك زامبيا، بهدف نشر مشروع "التبديل المالي الوطني" وبالتالي تعزيز نظام عابر للنطاقات قادر على التشغيل البيني بين جميع مزودي الدفع. وترسخ الحافز لتنفيذ آلية تبديل وطنية آمنة وفعالة من خلال استراتيجية نظام الدفع الوطنية لعام 2017، التي قادت أهداف بنك زامبيا لتطوير البنية التحتية الوطنية للدفع (بنك زامبيا 2013).

واتبعت المبادرة آلية عمل مكونة من مرحلتين، لإدماج القنوات والأدوات، ولكسب الوقت من أجل إجراء المعاملات والنقاشات على مستوى القطاع. وتضمنت المرحلة الأولى وظائف بطاقات جهاز الصراف الآلي ونقاط البيع؛ أما المرحلة الثانية فهي تخص إدماج النقود الإلكترونية. وانطلق التبديل المالي في عام 2018 من خلال انتشار أجهزة الصرف الآلي. ثم تبعتها نقاط البيع في السنة الموالية، لتمكّن من توجيه المدفوعات المحلية ببطاقات Mastercard و Visa نحو المنصات المحلية. وانطلق التبديل الآلي الوطني بشكل كلي عام 2019. وفي عام 2020، أصبحت لديه وظيفة تبديل النقود الإلكترونية (بنك زامبيا 2019 أ). وأُدمج المشاركون غير المصرفيين في عام 2020، لاسيما منهم مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ومزودو خدمات الدفع ومؤسسات التمويل متناهي الصغر.

وتخطط غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) إلى إدخال العميل البنكي ومعايير رمز الاستجابة السريعة والقنوات في حوالي عام 2024. كما تخطط الغرفة إلى إطلاق منصة "اعرف عميلك" المركزية ضمن خدمات التبديل المالي الآلي التي تستخدم وظيفة معرف الوكيل (كأرقام الهاتف المحمول أو رقم التعريف البنكي (BIN) بالإضافة إلى المعلومات الشخصية المحدودة. وانطلق التكامل مع معاملات المقاصة على أساس فوري التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومن المقرر أيضًا تنفيذ التكامل مع نظام الدفع الفوري في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لاحقًا.

الشكل ح.4 | الإطار الزمني لنظام التبديل المالي الوطني (NFS) في زامبيا

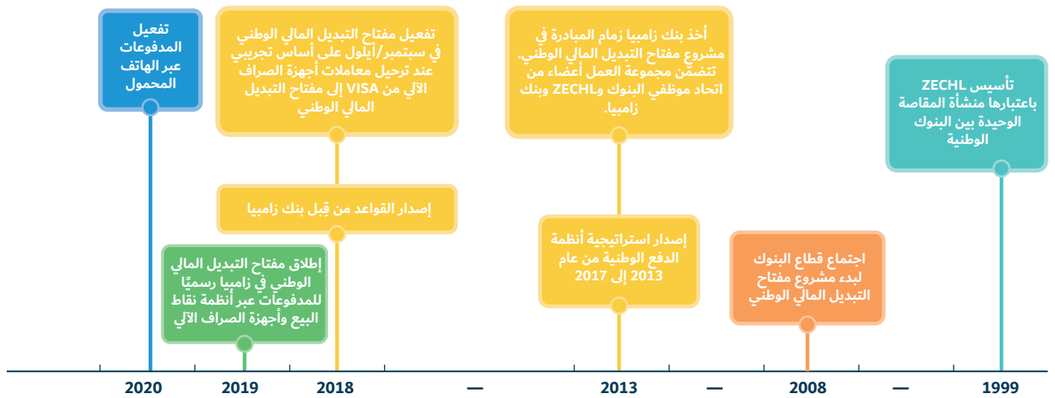

المصادر: بنك زامبيا 2020؛ بنك زامبيا 2019 ب؛ بنك زامبيا 2014؛ بنك زامبيا 2012

الحوكمة والعمليات

نظرة عامة على نظام الدفع

الشكل ح.4 | الإطار الزمني لنظام التبديل المالي الوطني (NFS) في زامبيا

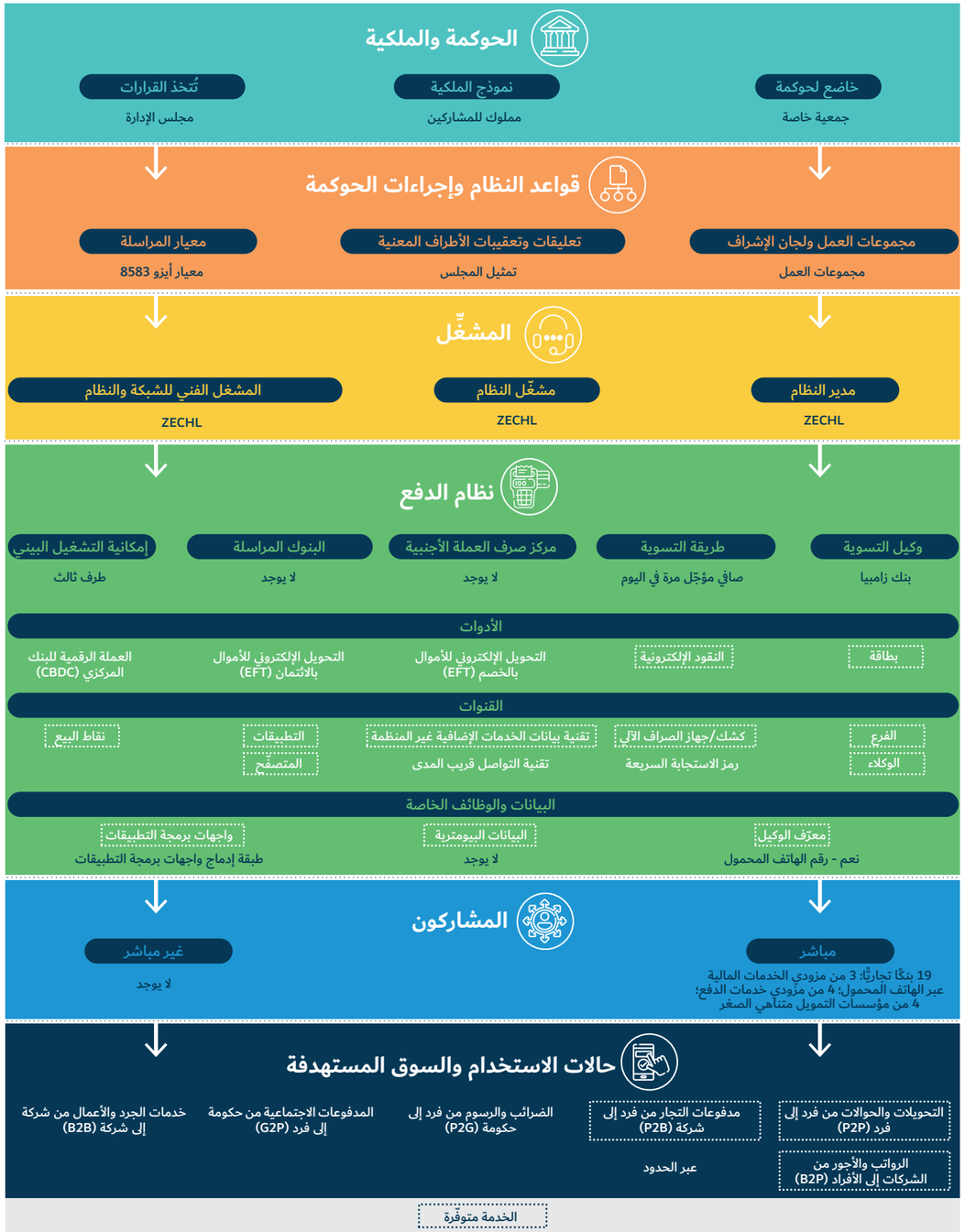

أُسس نظام التبديل المالي الوطني كنظام دفع يتسم بإمكانية التشغيل البيني الآني، الذي يصل بين الأطراف البنكية وغير البنكية، ومنها مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (Cooper, et al. 2019؛ بنك زامبيا 2019). في بداية الأمر، صُمّم نظام التبديل المالي الوطني كنظام للقطاع المصرفي، لكن فرضت الضغوط التنظيمية وقوى السوق إنشاء تسهيلات الدفع لكافة الأطراف الفاعلة في قطاع المدفوعات. ويعمل نظام التبديل المالي الوطني على مدار 24 ساعة، وطوال أيام الأسبوع (مقابلة الأطراف المعنية، 2023). يحسب التبديل مواقع التسوية الصافية ثم إرسال تعليمات التسوية إلى بنك زامبيا، الذي يؤدي دور وكيل التسوية. (غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا ZECHL). تتم التسوية مرة في اليوم على الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر عبر نظام زامبيا للدفع بين البنوك والتسوية (ZIPSS)، ونظام التسوية الإجمالي الآني (الأطراف المعنية، 2023).

ويتألف نظام التبديل المالي الوطني من 30 مشاركًا، 19 منهم من البنوك التجارية، ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، و4 من مزودي خدمات الدفع غير البنكيين. ومن المقرر إدماج 10 مزودي خدمات دفع غير بنكيين مستقبلًا. ويجوز لكل من البنوك التجارية والأطراف غير البنكية أن تنضم إلى المشاركين المباشرين، وأن تتصل مباشرةً بنظام التبديل المالي الوطني لتبديل بيانات المعاملات. لكن، لا يمكن إجراء تسوية مباشرة لدى بنك زامبيا إلا من قبل البنوك التجارية. وبالتالي، يعتمد مزودو خدمات الدفع غير البنكيين على علاقاتهم براع بنكي من أجل التسوية،علهم مشاركين غير مباشرين في عمليات التسوية.

تحدد قواعد النظام ترتيبات التسوية، ولا يوجد حد أقصى للمبلغ الذي يجوز للمشارك المصرفي تسويته. ووُضعت اتفاقيات الضمانات للتحقق من سلامة واستقرار التزامات الدفع المفتوح، وإذا استنزفت هذه الضمانات، يجوز للبنك المشارك طلب قرضٍ من بنك زامبيا، كملاذ أخير للاقتراض. ويعمل بنك زامبيا على مراقبة هذه المخاطر باستمرار. ولم يفشل أي بنك في تسوية الالتزامات الخاصة به إلى غاية اليوم. (ZECHL 2018). ولا يعرض نظام التبديل المالي الوطني أية حلول قائمة على السحابة فهو يستعين بمصادر خارجية للحصول على الدعم التقني.

الشكل ح.6 | تدفق معاملات النقود الإلكترونية لنظام التبديل المالي الوطني (NFS) في زامبيا

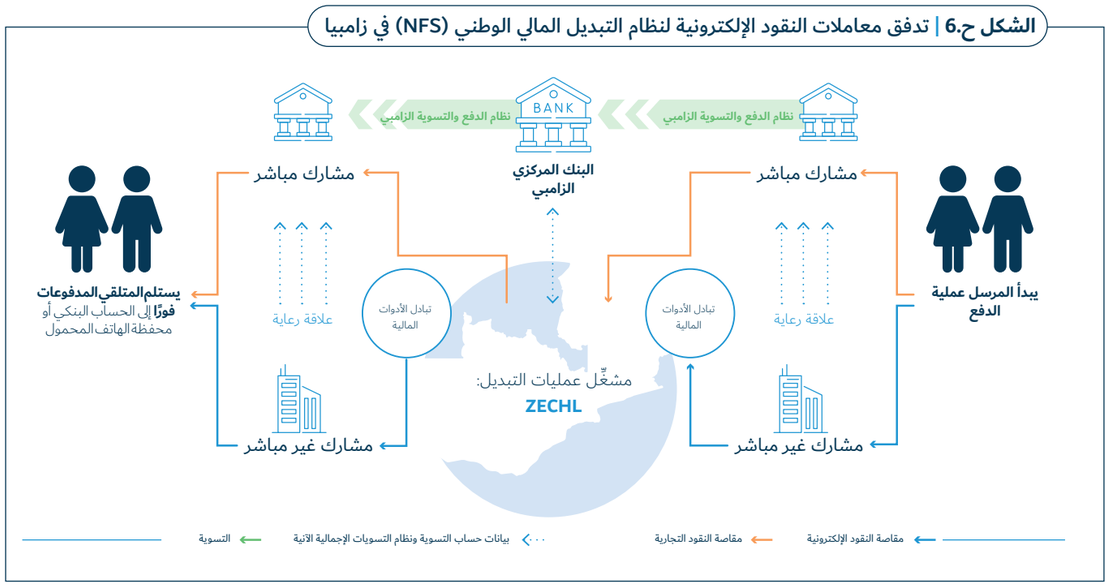

هيكل الحوكمة

تُشغل غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) نظام التبديل المالي الوطني، وهي هيئة غير ربحية ذات ملكية مشتركة بين بنك زامبيا وقطاع البنوك.

تأسست غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) في عام 1999 كالآلية الأولى والوحيدة للمقاصة الوطنية بين البنوك. ويشرف على هذه المنظمة مجلس الإدارة الذي يتألف من البنوك الأعضاء، الذين يمتلكون مجتمعين 50% من الأسهم. ويترأس بنك زامبيا نظام التبديل المالي الوطني، وهو يمتلك 50% من الأسهم المتبقية. ولا تمتلك البنوك الأعضاء نفس عدد الأسهم، فكلما كانت البنوك أكبر، وذات أسس قوية، زاد عدد الأسهم التي تمتلكها. ويترأس بنك زامبيا مجلس الإدارة أين يتمتع كل عضو في هذا المجلس بصوت متساوٍ.

وتراجع غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) قواعد النظام وتعدلها في إطار عملية مراجعة تشمل إدارة ومجلس إدارة الغرفة. وإذا توصلت الأطراف المعنية في غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL إلى اتفاق، توجّه التعديلات إلى جمعية المصرفيين في زامبيا للتدقيق (BAZ). ثم يراجع بنك زامبيا التغيرات ويقر عليها؛ ويجب أن يمضي عليها جميع المشاركين (القواعد العامة لنظام ZECHL2022). ولا يتضح ما إذا كان كل مشارك يملك فعلًا حق النقض (الفيتو) بشأن القواعد في حال رفض التوقيع، أو ما إذا كان الهدف من التوقيع هو الإقرار بالتغيّرات، لا الموافقة عليها. في المقابل، تُبلّغ المدخلات الصادرة عن الأطراف غير البنكيةمن خلال ممثّليهم في جمعية المدفوعات في زامبيا، التي يشكّل بنك زامبيا عضوا فيها. ومن خلال هذه القناة، تستطيع الأطراف غير البنكية التعبير عن مخاوفها، ويجوز لمحافظ بنك زامبيا التحقق من أن هذه الآراء لها تأثير في السوق. وتستشير غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) الأطراف المعنية عند إضافة أو تعديل الرسوم المُتحملة عند استخدام نظام التبديل المالي الوطني.

يُشرف بنك زامبيا على نظام التبديل المالي الوطني والتطورات الجديدة في مشهد الدفع من خلال قسم مخصص لأنظمة الدفع. (مقابلة الأطراف المعنية، 2023).

الوظائف

يدعم هذا النظام النقود الإلكترونية وأدوات الدفع بالبطاقة. ويعتمد النظام عمليات الدفع بالبطاقة، ولا يشمل التحويل الإلكتروني للأموال (EFT)، الذي يتوفر من خلال نظام مقاصة مختلف (نظام التحويل الإلكتروني للأموال EFT). وطُرحت وظيفة جهاز الصراف الآلي أولًا، ثم تبعتها نقاط البيع والنقود الإلكترونية التي تتيح إمكانية التشغيل البيني. أما بالنسبة لمعاملات المحافظ الإلكترونية، يجوز للمستخدمين استعمال أرقام هواتفهم المحمولة كمعرّف وكيل. وينظّم مزودو خدمات الدفع معرفات وكيل الحسابات. وتخطط غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) لإدخال أرقام هويات التعريف الوطنية كشكل ثانوي لمعرف الوكيل. ويعتمد نظام التبديل المالي الوطني قناةً حياديّةً، ويحدد المشاركون من مزودي خدمات الدفع القنوات التي يرغبون في اقتراحها على المستخدمين النهائيين.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام

ويعتمد نظام التبديل المالي الوطني (NFS) حاليًّا عدة حالات استخدام، من بينها من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركة (P2P). وتدعم الوظائف التقنية أيضًا المدفوعات الاجتماعية من حكومة إلى فرد (G2P)، ولكن، لم توجّه أية برامج مدفوعات اجتماعية من خلال ZECHL حتى الآن، إلى غاية يونيو/حزيران 2023، كأجل لأقصى للأبحاث. وتتدفق المدفوعات المجمّعة عبر الوكالات المعتمدة على الجهات المانحة من خلال المنصّة (من شركة إلى أفراد B2P).

ويدعم النظام حاليًّا معايير المراسلة أيزو 8583، وعلى المشاركين التحقق من تطابق واجهاتهم التقنية المستخدمة في نظام التبديل المالي الوطني مع المعايير كما هو مبيّن في وثيقة مواصفات واجهة النظام. كما أن نظام التبديل المالي الوطني NFS بصدد تقييم فكرة الانتقال إلى معايير المراسلة أيزو 20022، التي ستعتمد على ما سيحدّده النظام، ما إذا كان التبديل مجديًا، وذي قيمة مضافة.

نموذج العمل

وتُعد غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) شركةً غير ربحية تأسست لتوفير خدمات منخفضة التكلفة لقطاع المدفوعات. وتتأتى مداخيل نظام التبديل المالي الوطني (NFS) من رسوم الطلب التي تُدفع على دفعة واحدة، ورسوم الاشتراك السنوي والرسوم لكل معاملة التي يتحمّلها جميعًا المشاركون. وتغطي المداخيل المتأتية من المعاملات حوالي 60% من تكاليف التشغيل، أما بقية التكاليف، أي 40%، فتتكبدها الغرفة. وحاليًّا، لا يجمّع NPS المداخيل الكافية لتغطية نفقاته. وشرعت غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) في مراجعة نموذج العمل الحالي بغية جعل التبديل ذاتي الدعم. وتواجه أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والنقود الإلكترونية الحد الأدنى من رسوم التحويل الثابتة، كما لا تفرض معاملات النقود الإلكترونية رسومًا إلّا إذا تجاوز المبلغ حدًّا معينًا. (ZECHL 2020). بالنظر إلى متطلبات عضويتهم وبالتوافق مع قواعد النظام، فإن كل مشارك في النظام مسؤول عن دفع الرسوم التي تُحددها غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL)، أو يكون مؤهلاً للحصول عليها. (ZECHL 2018). وتشير هذه الرسوم إلى رسوم التبادل متعددة المستويات المتفق عليها، التي تستند إلى حالات الاستخدام المتعددة للنظام، ومن بينها مزودو خدمات الدفع. ولا يتاح هيكل الرسوم الدقيق للعموم.

قواعد النظام

ويتضمن النظام مجموعةً من القواعد التي تخص أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، ومجموعةً أخرى لمدفوعات النقود الإلكترونية. كما ينبغي لمزودي الدفع المعنيين اتباعها إن كانت لديهم نيّة البقاء كأعضاء في النظام.

وللالتحاق بالنظام، يجب أن يُعيّن بنك زامبيا كلّ مشارك لتزويد الخدمات المالية وتلبية جميع الأحكام العامة للمشاركة. ويجب على المشاركين أن يمتلكوا حساب تسوية لدى بنك زامبيا، أو أن يبرهنوا على انضمامهم لاتفاقية رعاية تسوية مع بنك تسوية (ZECHL 2018؛ ZECHL 2020). وتتضمن قواعد النظام أيضًا أحكام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار السلاح، الموجّهة إلى المشاركين، والتي تشمل التبليغ عن الأنشطة المشبوهة لدى مراكز الذكاء المالي، والالتزام بتحديث التحقق من بيانات العملاء/أصحاب البطاقات، على سبيل الذكر لا الحصر. ويجب على جميع المشاركين الالتزام بتوجيهات بنك زامبيا لمكافحة غسل الأموال وغيرها من اللوائح التنظيمية المعمول بها. (ZECHL 2018؛ ZECHL 2020). فضلًا عن ذلك، تستوجب قواعد النظام على المشاركين الالتزام بمعيار أمن بيانات قطاع بطاقات الدفع (PCI DSS) (بنك زامبيا 2020).

الأحجام والقيم التي يعالجها نظام المدفوعات

تنامى استخدام نظام التبديل المالي الوطني بشكل ملحوظ منذ انطلاقته في عام 2020، مع انحدار حاد في عام 2022. وتزايدت الأحجام من 25 مليونًا في عام 2020 إلى أكثر من 61 مليونًا في 2022، لتحقق بذلك معدلات نمو سنوية تقدر بنسبة 0.8% و143% في عامي 2021 و2022 على التوالي. وبالمثل، تنامت القيم من 379 مليون دولار (أي 8.1 مليار كواشا زامبي) في 2020 إلى 2.1 مليار دولار (أي 44.7 مليار كواشا زامبي) في عام 2022، وبالتالي 242% في عام 2022 فقط. وقد تنامى متوسط حجم المعاملات من 15 دولاراً (أي 325 كواشا زامبي) في عام 2020 إلى 34 دولارًا (أي 729 كواشا زمبي) في عام 2022.

الشكل ح.7 | أحجام وقيم معاملات التبديل المالي الوطني في زامبيا

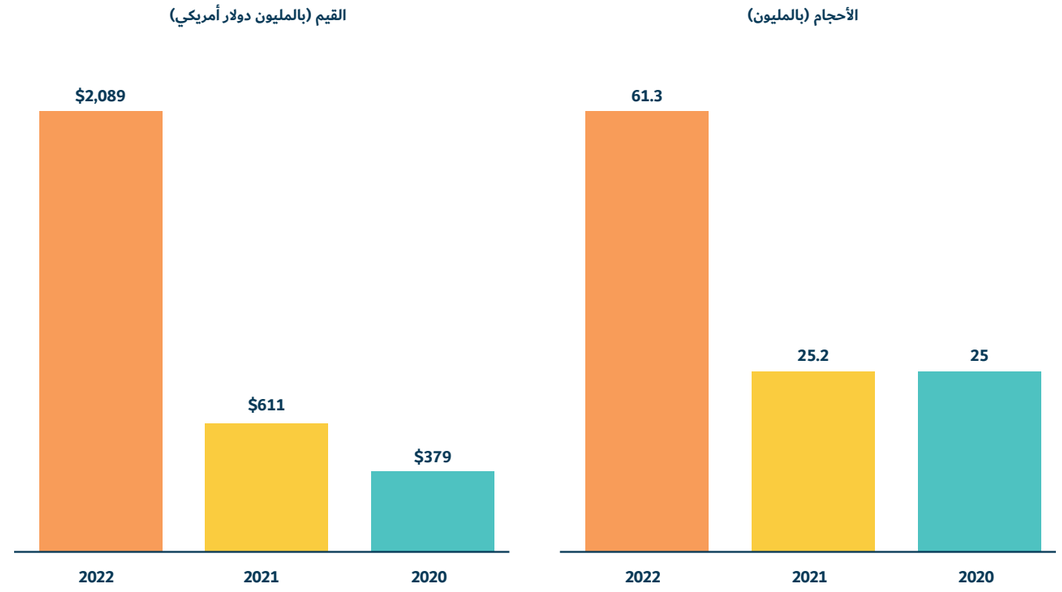

المصدر: مقابلة الأطراف المعنية، 2023

اللائحة

قبل إطلاق نظام التبديل المالي الوطني (NFS)، اعتمد بنك زامبيا قانون نظام الدفع الوطني في عام 2007، الذي يخوّل له تنظيم أنظمة الدفع الوطنية ومراقبتها (بنك زامبيا 2007). فضلًا عن ذلك، سعت الاستراتيجية إلى إنشاء نظام دفع من شأنه أن يقلّص من تكاليف المعاملات واستخدام النقد (بنك زامبيا 2013). ولقد كان لهذا النظام الفضل في تحقيق رؤية الاستراتيجية الوطنية للدفع التي تعود لسنوات 2013 –2017، والدليل على ذلك إصدار بنك رواندا للوائح تنظيمية في عام 2017، تنظّم المؤسسات البنكية وغير البنكية، بما فيها جهات إصدار النقود الإلكترونية. فمثلًا، ينصّ قانون المصارف والخدمات المالية لعام 2017 على أحكام احترازيّة وإشرافية مثل شرط الحد الأدنى لرأس المال أو منع الممارسات غير الآمنة وغير الثابتة بالنسبة للبنوك ومزودي الخدمات المالية. وتحكم توجيهات أنظمة الدفع الوطنية بشأن إصدار النقود الإلكترونية عمليات مشغلي النقود الإلكترونية (بنك زامبيا 2017؛ جمهورية زامبيا 2018).

وتحظى زامبيا بلوائح تنظيمية عدّة بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار السلاح وهي تشمل قانون 2001 الذي ينص على حظر ومكافحة غسل الأموال وقانون 2007 المعني بمكافحة الإرهاب وقانون 2010 بشأن مركز الذكاء المالي وقانون 2010 بشأن مكافحة الفساد، وغيرها.

دروس عن الشمولية

يُقاس نظام التبديل المالي الوطني في زامبيا (NFS)، الذي يُعد في مستوى أساسي من الشمولية، بمعايير الشمول الواردة في الفصل الثاني. بالإضافة إلى معايير أنظمة الدفع الفوري الشاملة الأساسية، يعد نظام التبديل المالي الوطني نظامًا لا يعتمد الخسارة، وهو ما يتجسد من خلال وظائف شاملة تدعم القنوات الأكثر استخدامًا وحالات الاستخدام الأساسية (من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركات (P2B))

ظهرت الدروس التالية في تصميم وتطبيق نظام التبديل المالي الوطني (NFS):

← **أفضت المبادرة المشتركة بين القطاعين الخاص والعام عن تنفيذ ناجح وتطور النظام.** في البداية، لم يكن قطاع البنوك قادرًا على استثمار رأس المال الكافي لتنفيذ نظام التبديل المالي الوطني (NFS). ولهذا السبب، أخذ بنك زامبيا بزمام المشروع وواصل تنفيذه بالتعاون مع قطاع البنوك. ويسلط ذلك الضوء على أهمية التنفيذ المشترك لمشروع يتطلب مشاركة القطاع الخاص، لكنه موجّه لأن يكون لمنفعة العموم بتكاليف منخفضة.

← **إثبات صريح للقيمة المضافة الناتجة عن التشغيل البيني بين قطاع البنوك ومزودي خدمات الدفع غير البنكيين.** وعارضت البنوك فكرة التشغيل البيني مع الأعضاء غير البنكيين المرتقبين، خوفًا من منافسة إضافية وتقلص قوة السوق. لكن أثبت كلّ من غرفة المقاصة الإلكترونية في زامبيا (ZECHL) وبنك زامبيا أن التشغيل البيني العابر للنطاقات قد يؤدي إلى فرص تجارية أفضل لقطاع البنوك، لاسيما من خلال تعميق الوصول إلى المستوى الأساسي من حسابات الإيداع واستقرار قاعدة إيداع التجزئة الحالية. وقادت إمكانية التشغيل البيني العابر للنطاقات إلى مجموعة كبيرة من طرق الدفع التي تناسب أهداف المستخدمين النهائيين.

← **أدت آلية عمل مرحلية لإدماج البنوك إلى تقليص درجة تعقيد إعداداتٍ عديدة ومتزامنة، وهو ما حفّز البنوك المشاركة على الالتحاق.** وانطلق نظام التبديل المالي الوطني (NFS) بقنوات بنكية فقط، ثم توسّع إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بعد سنتين. ومكّنت هذه الآلية المرحلية النظام من تجربة القنوات المخصصة للبنوك بنجاح، وإثبات مزايا التشغيل البيني على مستوى سوق واسعة. وأدى تحفيز مشاركة مجموعة متنوعة من مزودي خدمات الدفع والتوسع الهائل في الوصول إلى المستخدمين النهائيين، دوراً في اعتماد نظام التبديل المالي الوطني (NFS).

← **تضمن الخطوات المدروسة تبليغ أصوات القطاع وأخذها في الحسبان، لاسيما أصوات المشاركين غير البنكيين.** يتمتع بنك زامبيا وأغلب المشاركين البنكيين بحق التصويت من خلال عضوية المساهمة. أما مزودو خدمات الدفع غير البنكيين، فيجوز لهم التصويت من خلال نظام PAZ. تمكّن آليات الاتصالات وصنع القرار هذه بنك زامبيا من الإشراف الفعّال وضمان حق التعبير لكل القطاع، مما يجعله شموليًّا قدر الإمكان.

← **تحدي إدماج مزودي خدمات الدفع عبر الحدود** على الرغم من هذه البيئة التنظيمية التي تؤدي إلى شمولية المدفوعات، تمثّل اللوائح التنظيمية بخصوص تحديد موقع البيانات تحدّيًا أمام إدماج مزودي خدمات الدفع الوافدين والمتواجدين خارج زامبيا.

AfricaNenda
13th Floor, Delta Corner Tower 2
Chiromo Road, Westlands
PO Box 13796-00800
Nairobi, Kenya

www.africanenda.org
info@africanenda.org
@africanenda

تشرين الثاني 2023
2023 © جميع الحقوق محفوظة - AfricaNenda